الامن، فوصفته الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حنان عشراوي، بالايجابي. وألمحت الى انه سيسهّل مشاركة الفلسطينيين في مفاوضات واشنطن السلمية. وقالت: «بعد تبنّي هذا القرار، الذي دان، بشدة، ابعاد ١٢ فلسطينياً من الأرض المحتلة، ننتظر الضوء الاخضر من م.ت.ف. للمشاركة في المفاوضات الثنائية في واشنطن». وقال عضو الوفد الفلسطيني، د. غسان الخطيب، ان القرار «ايجابي، وشكّل خطوة متقدّمة، وإنْ كانت بسيطة» (**المصدر نفسه**).

في وقت لاحق، طالبت الجامعة العربية مجلس الامن الدولي بتطبيق البند السابع من ميثاق الامم المتحدة بفرض عقوبات على اسرائيل من أجل «ايجاد المناخ الملائم لنجاح مفاوضات السلام، ولتأكيد الثقة في امكان بناء المجتمع الدولي، المرتكز على أسس العدل». وشدّد بيان أصدرته الجامعة على ضرورة وضع عقوبات ضد اسرائيل بسبب استمرارها في «أسلوب التحدّي الرافض» لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي، الذي دعا الى الغاء قرار الابعاد (**الحياة**، لندن، ١٠/٢/١٩٩٢).

في السياق عينه، أعلنت المجموعة الاقتصادية الاوروبية ان قرار اسرائيل ابعاد ١٢ فلسطينياً «غير قانوني في نظر القانون الدولي». وعبّرت الدول الاعضاء في المجموعة عن ذلك في بيان أصدرته في بروكسل، بتاريخ ١٥/١/١٩٩٢، ناشد اسرائيل، مجدّداً وبحزم، احترام واجباتها كافة ازاء الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، والامتثال لاحكام معاهدة جنيف الرابعة. ودان البيان، من جانب آخر، «العنف، أيّاً كان مصدره». وناشد الاطراف المختلفة تجنّب اتخاذ أي اجراء من شأنه ان يعرّض عملية السلام للخطر (**القدس العربي**، ٦/١/١٩٩٢).

أمّا اسرائيل، فقد واجهت الموقف الدولي بمزيد من التصميم على المضيّ في تنفيذ قرارها، والتأكيد على انه «لا يمكن لأي ضغوط ان تثني اسرائيل [عنه]» (**المصدر نفسه**). وصرّح وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بأنه «حتى الضغوط الاميركية لن تحمل اسرائيل على التراجع عن قرارها». وقال: «ان الادارة الاميركية تعرف، تماماً، ان هذه الضغوط لن تجدي نفعاً معنا»؛ وان اسرائيل «مرغمة على اللجوء الى هذا التدبير [الابعاد] الذي هو أكثر التدابير فعالية على الاطلاق، في قمع الانتفاضة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

أمّا الاوساط السياسية، غير الرسمية، والصحافية، فقد اتخذت مواقف متباينة تجاه قرار ابعاد ١٢ فلسطينياً. فاتهم مصدر اسرائيلي قيادة قوات الأمن الاسرائيلية بأنها «قررت القيام بخطوة كانت تنوي اتخاذها قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وذلك تجاوباً مع مطالب المستوطنين، الذين ادّعوا باهمال أمنهم الشخصي، في المناطق [المحتلة]». وسخر المصدر بقوله: «ولكن ابعاد اشخاص معروفين أسهل من العثور على منّفذ عملية [قتل مستوطن قرب رفح]»، والتي أُصدر قرار الابعاد في أعقابها (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**).

ودعا آخرون الى ايجاد حل سياسي للصراع؛ وقالوا: «ان كل احباط [يصيب الفلسطينيين] يؤدي الى اخراج المزيد من السلاح الناري من المخازن السرّية المنتشرة في المناطق [المحتلة]. وكل كرفان [ببت متنقّل]، جديد يزيد في عدد الفلسطينيين الذين يحملون الكلاشينكوف» (عيزر وايزمان، «الابعاد لن يحل المشكلة، ولا يوجد حل عسكري للصراع مع الفلسطينيين»، **القدس العربي**، ٧/١/١٩٩٢؛ نقلاً عن **معاريف**، ٥/١/١٩٩٢).

وأجمعت مصادر اسرائيلية عدة على ان قرار الابعاد «يثير ردود فعل غاضبة في أنحاء العالم، بدءاً بواشنطن وموسكو [وانتهاء] بالقاهرة». واتهمت هذه المصادر، الحكومة الاسرائيلية بمحاولة ارضاء المستوطنين، الذين يمارسون ضغوطاً عليها لتقوم بما سمّوه «الخطوات الجذرية». وبرهنت المصادر على ذلك من خلال تأكيدها ان قرار الابعاد أُبلغ الى المستوطنين قبل نشره في وسائل الاعلام، وحتى قبل اعلانه من جانب الجيش الاسرائيلي، بما يعدّ «استهتاراً [من جانب وزير الدفاع الاسرائيلي] موشي ارنس، [والناطق باسم وزارة الدفاع]، داني نافيه. وان الاعتبار الوحيد [لديهما] لم يكن أمنياً، بل سياسياً وحزبياً» (**المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٩٢؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٥/١/١٩٩٢). وانتقدت جهات اسرائيلية، ثالثة، توقيت اتخاذ القرار من قبل الحكومة الاسرائيلية. وقالت انه جاء في فترة صعبة يعيشها مؤيدو السلام في الضفة والقطاع. فالابعاد قد يعطل محادثات السلام. وقرار الحكومة